

وثيقة بيروت للتضامن النسائي العربي الدولي

في المؤتمر العربي

"أثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع المرأة العربية"

21-22 شباط 2019 ، فندق الكورال بيتش - بيروت

في بيروت مدينة الشرائع والحريات

اجتمعت أكثر من 300 منظمة نسائية ورائدات في العمل النسائي من لبنان والدول العربية يمثلن المنظمات العربية والإقليمية والدولية والمجالس التشريعية والاستشارية والمنظمات المدنية والحقوقية والتنمية والملقيات النسائية لريادة الأعمال والمعاهد الاقتصادية البحثية من البلاد العربية التالية: الاتحاد النسائي العربي العام مصر - الأردن - العراق - البحرين - المغرب - تونس - فلسطين - الكويت - اليمن - لبنان ، للتباحث في أثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع النساء في مؤتمر عربي إقليمي عقد بتاريخ 21 - 22 شباط 2019 بعنوان "أثر التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على واقع المرأة العربية"

تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية ممثلاً بالسيدة كلودين عون رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية. وحضور دولة رئيس مجلس النواب ممثلاً بمعالي المهندسة وفاء الضيقة حمزة ودولة رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بمعالي السيدة بهية الحريري رئيسة كتلة المستقبل النيابية و وجوه رسمية من وزراء ونواب لبنانيين وممثلي مؤسسات دولية خارجية وعاملة في لبنان .

ومن خلال دراسة و تحليل مسارات التحديات والمكتسبات على المستويات السياسية والاقتصادية و التشريعية والاجتماعية، اعتبرت المشاركات /المشاركون أن تهميش النساء في الحياة العامة وإقصاءهن عن مواقع القرار (السياسي -الاقتصادي -التشريعي- الاجتماعي) يشكل انتهاكاً للحقوق الإنسانية للنساء كما يشكل عقبة أمام تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

بينما تشكل مشاركة النساء عاملاً أساسياً في تقليص التحديات والعوائق الكبيرة لتنفيذ هذه الأجندة وفي دعم تعزيز الممارسات الديمقراطية والتشاركية والحوكمة الرشيدة.

وقد قررت المشاركات و المشاركون إعلان وثيقة بيروت للتضامن العربي الدولي بهدف الإضاءة على واقع النساء والبحث في سبل التعاون والتحالف لمناصرة قضاياهن، والالتزام بمطالبهن المشروعة في العدالة والمساواة وضمان حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية المستدامة وتأمين الحماية لهنّ في مواجهة كل أشكال التمييز والعنف.

وعليه نتعهد نحن المشاركات والمشاركون بما يلي:

1. الالتزام بمتابعة العمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر (المرفقة ربطاً)
2. التواصل مع جميع الهيئات والاتحادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والتي لم تشارك، لتبني هذه الوثيقة.
3. العمل على بناء وتحديث وتطوير مناهج وآليات مرحلية ومستمرة لرصد ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ الاستراتيجيات والأجندات التنموية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وعلى مستوى الاتحادات والمنظمات النسائية للتأكد من تحقق المساواة و ضمانات حقوق النساء.
4. العمل على إقرار المناصفة في مشاركة النساء في جميع مواقع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع المجالس المنتخبة والمواقع التي تُشغل بالتعيين.
5. السعي للقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وتنزيه التشريعات والقوانين من النصوص المجحفة بأي من حقوقهنّ وإدخال ما يلزم من نصوص لضمان هذه الحقوق وللتلائم مع أحكام الاتفاقيات والمعايير الدولية.
6. العمل على دعم مشاركة النساء في الجهود الوطنية كافة وفي الحوارات و البرامج والمشاريع والمسارات الإصلاحية والتنموية في البلاد العربية.
7. العمل على فتح قنوات الحوار والمفاوضة والمدافعة مع صانعي القرار والسلطات على المستويات العربية والدولية.
8. الضغط مع كافة الفئات الاجتماعية النسائية والحقوقية والتنموية وخاصة الفئات المهمشة منها للدفاع عن حقوق النساء كما نصت عليها المواثيق الدولية.
9. العمل على تعزيز الآليات التشاركية وبناء التحالفات وتبادل الخبرات والنجاحات النسائية والمدنية العربية والدولية، وضرورة التنسيق المسبق لطرح قضايا النساء العربيات في المحافل الإقليمية والدولية.
10. العمل لتفكيك الصورة النمطية السائدة حول كل من أدوار النساء والرجال من خلال تعديل المناهج التعليمية وتعديل خطاب مختلف المنابر المشكلة للرأي العام .
11. تحرير الثقافات التقليدية من القوالب الجاهزة حول المرأة من خلال حوار مفتوح مع المؤسسات الإعلامية والمراكز الثقافية والأكاديمية والتربوية والمؤسسات الدينية.
12. متابعة تنفيذ وتطوير واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 في البلدان العربية وإشراك النساء في جهود إرساء السلم ومكافحة العنف الناتج عن النزاعات المسلحة .
13. تطوير قوانين الحماية من العنف الأسري / العنف ضد المرأة وتفعيل الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.

14. المطالبة بتوفير بيانات إحصائية مصنفة حسب النوع الاجتماعي ومحدثة تسهم في رسم الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالمرأة وتشكل مؤشرات لقياس مدى التقدم بحقوق المرأة وتقييم أثر المشاريع والبرامج المنفذة في هذا المجال.

واقترحت المشاركات /المشاركون تشكيل لجنة عربية ودولية للسياسات التنموية للنساء تضم ممثلين عن الاتحادات العربية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء وأكاديميين لمتابعة تنفيذ مخرجات هذا المؤتمر والعمل على تأمين الموارد المالية اللازمة لذلك

كما اقترحن ضرورة العمل على أن تضم الوفود العربية الرسمية إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية ممثلات عن الهيئات غير الحكومية بنسبة على تقل عن الثلث.

ويكون أسم اللجنة "اللجنة العربية غير الحكومية لتنفيذ الاجندة النسوية للتنمية المستدامة 2030"